

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٩ نيسان/أبريل - ١٠ أيار/مايو ٢٠١٩

القضايا الإقليمية: الشرق الأوسط

ورقة عمل مقدمة من مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

١ - تؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مجدداً أن المعاهدة تعترف بحق أي مجموعة من الدول في إبرام معاهدات إقليمية من أجل كفالة عدم وجود أي أسلحة نووية في إقليم كل منها، مما تعتبره المجموعة مساهمة في القضاء التام على الأسلحة النووية. بيد أن المجموعة تعتقد اعتقاداً راسخاً بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ليس بديلاً من الالتزامات القانونية والتعهدات القاطعة للدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وترحب المجموعة كذلك بالجهود الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع مناطق العالم، وهي في ذلك الصدد، تؤيد بقوة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٢ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على أهمية القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها في عام ١٩٩٥، والذي أكد من جديد على أهمية التذكير بتحقيق الانضمام العالمي إلى المعاهدة. وتشير المجموعة إلى أن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٠، أكد من جديد أهمية انضمام إسرائيل إلى المعاهدة، ووضع جميع مرافقها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) تحقيقاً لهدف انضمام جميع الدول في الشرق الأوسط إلى المعاهدة.

٣ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة علاوة على ذلك أن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠ أكد أيضاً من جديد أهمية القرار المتعلق بالشرق الأوسط المتخذ في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها عام ١٩٩٥، وأشار إلى تأكيد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ لأهدافه وغاياته. وأكد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ أيضاً أن القرار يظل سارياً حتى تحقيق الأهداف والغايات، وأن القرار هو عنصر أساسي من نتائج مؤتمر استعراض المعاهدة



وتمديدها عام ١٩٩٥ والأساس الذي مُدّدت المعاهدة بناء عليه إلى أجل غير مسمى دون تصويت في عام ١٩٩٥. وتشير المجموعة أيضا إلى أن الدول الأطراف جددت في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ عزمها على القيام، منفردة ومجمعة، بجميع التدابير اللازمة التي تهدف إلى تنفيذه على وجه السرعة.

٤ - وتشير مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة كذلك إلى أن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، بإحاطته علما بتأكيد الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية مجددا لالتزامها بالتنفيذ الكامل لقرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، أشار إلى تأكيد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ من جديد لأهمية انضمام إسرائيل إلى المعاهدة وإخضاع جميع مرافقها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة. وأكد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ من جديد أيضا إلحاح وأهمية تحقيق عالمية المعاهدة، وأهاب بجميع الدول في الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة أن تنضم إليها بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية وذلك لتحقيق عالميتها في وقت مبكر.

٥ - وفي هذا السياق، رحبت مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة باعتماد خطة عمل مفصلة بشأن الشرق الأوسط، بتوافق الآراء، ولاسيما بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط الوارد في الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، وحث الأمين العام والمشتريين في تقديم قرار عام ١٩٩٥، بالتشاور مع دول المنطقة، على الاجتماع وبذل قصارى جهدها لضمان نجاح مؤتمر يُعقد في عام ٢٠١٢ من المقرر أن تحضره جميع دول الشرق الأوسط، بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل^(١). ورغم الإشارة إلى أن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ شدد على أهمية الاضطلاع بعملية تؤدي إلى التنفيذ الكامل لأهداف قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، فقد أكد الفريق أهمية التنفيذ الكامل لخطة العمل والمشاركة الفعالة والبناءة من جانب جميع الأطراف المعنية بما يؤدي إلى نجاح المؤتمر في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل.

٦ - وتعرب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة عن قلقها البالغ إزاء التأخير الطويل في تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، وتحت مقدمي القرار الثلاثة على الوفاء بمسؤولياتهم باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذه تنفيذًا كاملا دون مزيد من التأخير.

٧ - وتعرب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة عن قلقها الشديد لعدم إحراز تقدم في ما يتعلق بانضمام إسرائيل إلى المعاهدة، وإخضاع إسرائيل جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة، وللتأخر في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وكلها أهداف وأولويات جرى التشديد عليها في مؤتمرات استعراض المعاهدة في الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

٨ - وترحب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة بمقرر الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣ المعنون "عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل"، وتؤيد الدعوة في عام ٢٠١٩ إلى عقد "مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل" وتحت جميع البلدان في الشرق الأوسط، من دون استثناء، على المشاركة بنشاط في المؤتمر وإجراء مفاوضات بحسن نية من أجل إبرام معاهدة لإنشاء هذه المنطقة. وتؤكد المجموعة أن قرار

(١) لا يُقصد بالمشاركة في المؤتمر أن تشكل تعريفاً "للشرق الأوسط"، سوى لغرض إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

عام ١٩٩٥ والمقررات الأخرى بشأن هذا الموضوع وغيره من القرارات المعتمدة في سياق مؤتمرات استعراض المعاهدة لا تزال سارية حتى تحقيق الأهداف، وأن تنفيذ المقرر ٥٤٦/٧٣ لا يمس بصلاحياتها ولا ينبغي أن يفسر بأنه استعاضة عنها.

٩ - وما زالت مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة تشعر بقلق بالغ من البيان الذي أدلى به رئيس وزراء إسرائيل آنذاك في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، والذي اعترف فيه علنا بامتلاك إسرائيل للأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، تؤكد المجموعة مجددا استمرار سريان البيان الصادر عن مكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز بشأن هذا الموضوع، على النحو الوارد في الوثيقة [.NPT/CONF.2010/PC.I/19](#).

١٠ - وتعرب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة عن قلقها البالغ كذلك إزاء حياة إسرائيل لقدرات نووية، التي يشكل تهديداً خطيراً ومستمرّاً لأمن الدول المجاورة والدول الأخرى، وتدين إسرائيل لاستمرارها في تطوير وتخزين الترسنات النووية. وتؤكد المجموعة من جديد أيضاً أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار في منطقة تستمر فيها احتلالات هائلة في القدرات العسكرية، لا سيما من خلال حياة الأسلحة النووية، لأن ذلك يسمح لطرف واحد بأن يهدد جيرانه والمنطقة، ويشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين.

١١ - وتطالب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة بأن تقوم إسرائيل، البلد الوحيد في المنطقة الذي لم ينضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والذي لم يعلن عن عزمه على القيام بذلك، بالتخلي عن حياة الأسلحة النووية، وبالانضمام إلى المعاهدة بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، دون أي شروط مسبقة أو مزيد من التأخير، وبإخضاع جميع منشآتها النووية على الفور لكامل نطاق ضمانات الوكالة وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) والقيام بجميع أنشطتها النووية بما يتفق على نحو كامل مع نظام عدم الانتشار، من أجل تحقيق هدف الانضمام العالمي إلى المعاهدة، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط.

١٢ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة من جديد أن الدول الحائزة للأسلحة النووية، وفقا للالتزامات القانونية بموجب المادة الأولى من المعاهدة، تتعهد رسمياً بعدم نقل الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، أو أية سيطرة على تلك الأسلحة أو المتفجرات، لا مباشرة أو بصورة غير مباشرة إلى إسرائيل، وأن تتعهد أيضاً بعدم القيام بمساعدة إسرائيل أو تشجيعها أو حفزها، بأي وسيلة، على صنع أو اقتناء أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى أو السيطرة على تلك الأسلحة أو الأجهزة المتفجرة تحت أي ظرف من الظروف.

١٣ - وتعلن مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة، وفقا للمعاهدة، التزامها بالحظر الفعال لنقل جميع المعدات أو المعلومات أو المواد أو المنشآت أو الموارد أو الأجهزة ذات الصلة بالأنشطة النووية، ولتوفير الدراية الفنية أو أي نوع من المساعدة في المجالات النووية أو العلمية أو التكنولوجية إلى إسرائيل، طالما أن ذلك البلد ما زال غير طرف في المعاهدة ولم يُخضع جميع مرافقه النووية لكامل نطاق ضمانات الوكالة.

١٤ - وتدعو أيضاً مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى فرض حظر تام وكامل على قيام أي دولة بنقل جميع ما يتصل بالأنشطة النووية من المعدات أو المعلومات أو المواد أو المنشآت

أو الموارد أو الأجهزة، وتقديم المساعدة إلى إسرائيل في الميادين العلمية أو التكنولوجية المتصلة بالمجال النووي. وفي ذلك الصدد، تعرب المجموعة عن قلقها البالغ إزاء استمرار وصول العلماء الإسرائيليين إلى المرافق النووية لدولة حائزة للأسلحة النووية، لأن ذلك قد تترتب عليه آثار سلبية خطيرة بالنسبة إلى أمن المنطقة وكذلك إلى موثوقية نظام عدم الانتشار العالمي.

١٥ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة من جديد مرة أخرى عزمها على إبداء تعاونها الكامل وعلى بذل قصارى جهدها بغية كفالة التعجيل بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

١٦ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على أنه ينبغي لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٢٠ أن يركز بشكل كبير على منطقة الشرق الأوسط من خلال تكريس وقت كاف لها ضمن الجدول الزمني الإرشادي، بما يمنح جميع المتحدثين الفرصة الكاملة للمشاركة في مناقشة موضوعية. وتشير المجموعة كذلك إلى أن مؤتمري الاستعراض لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ نصا على أنه ينبغي لجميع الدول الأطراف في المعاهدة، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية ودول منطقة الشرق الأوسط وغيرها من الدول المهتمة بالأمر، أن تقدم تقارير، من خلال الأمانة، إلى رئيس المؤتمر الاستعراضي، ورؤساء اجتماعات لجنته التحضيرية، عن الخطوات التي اتخذتها تعزيزاً لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وتحقيقاً لأهداف وغايات قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط.

١٧ - وفي هذا الصدد، تشدد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على أهمية قيام جميع الدول الأطراف في المعاهدة، وبخاصة الدول المشاركة في تقديم قرار عام ١٩٩٥، بتقديم التقارير المطلوبة منها. ومن الضروري أن يجري المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ مناقشات موضوعية بشأن التقارير المذكورة أعلاه وأن يقيّم الوفاء بالالتزامات المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط، ولا سيما تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، على النحو الوارد في الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة التي اعتمدت بتوافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

١٨ - وعلاوة على ذلك، تطالب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة بإنشاء هيئة فرعية في إطار اللجنة الرئيسية الثانية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ لتقييم تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥، وجرى تأكيده من جديد في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، وكذلك في الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

١٩ - وتدعو مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى إنشاء لجنة دائمة مكونة من أعضاء مكتب المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ للقيام فيما بين الدورات بمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي بشأن انضمام إسرائيل العاجل إلى معاهدة عدم الانتشار، وإخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة، وتقديم تقرير عن ذلك إلى المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٥ ولجنته التحضيرية.

٢٠ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على أنه، على نحو ما نُص عليه بوضوح في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، كان ينبغي عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية

وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، في عام ٢٠١٢. وفي الدورات الأولى والثانية والثالثة للجنة التحضيرية المعقودة في الأعوام ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤، حذرت المجموعة من أن أي تأخير إضافي في عقد مؤتمر عام ٢٠١٢ من شأنه أن يهدد بشكل خطير التنفيذ الشامل للاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة، ويمثل انتكاسة كبيرة في ذلك الصدد. وعلى غرار ذلك، أكدت المجموعة أن تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، والنجاح في عقد مؤتمر عام ٢٠١٢، هما جزآن لا يتجزآن وأساسيان من تنفيذ "الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة" التي اعتمدت بتوافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

٢١ - وإذ تشير مجموعة دول حركة عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى المعارضة التي أبدتها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وكندا في الجلسة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥، فإن المجموعة تعرب عن خيبة أملها لأنه، نتيجة لتلك المعارضة، لم يجر التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التدابير الجديدة المتعلقة بعملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ومن شأن ذلك أن يقوّض الجهود الرامية إلى تعزيز نظام عدم الانتشار برمته. وتؤكد الحركة من جديد المسؤولية الخاصة للدول المقدمة لقرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط لتنفيذ ذلك القرار. وتشعر المجموعة بالقلق لأن الإخفاق المستمر في تنفيذ قرار عام ١٩٩٥، على عكس القرارات المتخذة في المؤتمرات ذات الصلة لاستعراض المعاهدة، يقوض فعالية المعاهدة ومصداقيتها، ويُجَلِّ بالتوازن الدقيق بين أركانها الثلاثة، وذلك عندما يؤخذ في الاعتبار أن تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، المتفق عليه في مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدتها يرتبط ارتباطاً لا انفصام له بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، ولا يستتبعه الحق في امتلاك أسلحة نووية إلى أجل غير مسمى.

٢٢ - وتشدد أيضاً من جديد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على أهمية المسؤولية المنوطة بالأمين العام وفقاً للفقرة ٧ من خطة العمل لعام ٢٠١٠ بشأن تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط ومقرر الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣. وتبعاً لذلك، تدعو المجموعة الأمين العام إلى التعجيل في بذل جهوده لضمان عقد مؤتمر ناجح دون تأخير.

٢٣ - وتشدد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة مرة أخرى على المسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما التزامات وتعهدات الدول الثلاث الودية للمعاهدة التي شاركت في تقديم قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، بتنفيذ ذلك القرار. وعلاوة على ذلك، ترى المجموعة أن تنفيذ الخطوات العملية بشأن الشرق الأوسط التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ يُعد مسؤولية جماعية، لأن الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ نصت بوضوح على أن تجدد الدول الأطراف عزمها على القيام، منفردة ومجتمعة، بجميع التدابير اللازمة التي تهدف إلى تنفيذه على وجه السرعة، وشددت أيضاً على تأكيد الدول النووية الخمس من جديد في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ لالتزامها بالتنفيذ التام لقرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط.

٢٤ - ورغم إعراب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة عن تقديرها للمشاركة البناءة وردود الفعل الإيجابية إزاء المؤتمر من قبل جميع البلدان العربية وجمهورية إيران الإسلامية، بما في ذلك إعلان

استعدادها للمشاركة في المؤتمر، فإن المجموعة تعرب عن استيائها لأن إسرائيل ما برحت ترفض المشاركة في المؤتمر.

٢٥ - وتعرب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة عن خيبة أملها الشديدة إزاء عدم قيام الجهات الداعية إلى عقد مؤتمر عام ٢٠١٢ بعقد ذلك المؤتمر على النحو المقرر. ويناقض عدم عقد مؤتمر عام ٢٠١٢ وينتهك الاتفاق الجماعي للدول الأطراف الوارد في الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، ويتناقض مع نص وروح قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط. وعلاوة على ذلك، ترفض المجموعة بشدة العقوبات المرعومة لعدم عقد المؤتمر.

٢٦ - وتدعو مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ إلى دعم التنفيذ التام لمقرر الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣ وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الدورات المقبلة للمؤتمر الاستعراضي ولجنته التحضيرية تقريراً عن تنفيذ ذلك المقرر.

٢٧ - ومن دون المس بالمسؤوليات ذات الصلة للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية في سياق مؤتمرات الاستعراض في ما يتعلق بالشرق الأوسط، ينبغي لتلك الدول أن توفر كل الدعم اللازم لتنفيذ مقرر الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣، وينبغي لها أن تقدم تقارير عن الإجراءات التي اتخذتها في ذلك الصدد إلى الدورات المقبلة لمؤتمر الاستعراض ولجنته التحضيرية.

٢٨ - وتتحمل الدول المشاركة في تقديم قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط مسؤولية خاصة عن إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وكذلك عن التنفيذ الكامل لقرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط الذي شاركت في تقديمه من أجل ضمان تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى دون تصويت.

٢٩ - وتحث مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على عقد المؤتمر دون تأخير، وذلك لتجنب أي انعكاسات سلبية على مصداقية المعاهدة ونزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار برمته.

٣٠ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة من جديد على ضرورة التعجيل بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وفقاً لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١)، والفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة المتخذة بتوافق الآراء. وترى المجموعة أيضاً أنه ينبغي للمؤتمر أن يؤدي، دون مزيد من التأخير، إلى انضمام جميع الدول في الشرق الأوسط إلى المعاهدة، وإلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، والحفاظ على مصداقية المعاهدة.

٣١ - وتصر مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على أن تواصل، على سبيل الأولوية العليا، السعي إلى تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط. وفي ذلك الصدد، تحث المجموعة جميع الدول الأطراف في هذا المؤتمر الاستعراضي، على تحمل مسؤولياتها من أجل منع مزيد من الانعكاسات السلبية الناجمة عن عدم تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط وخطة عمل عام ٢٠١٠.